

## ملحق

### الرد العراقي الرسمي

1. لو أنّ هذا الطلب قُدِّمَ في ظروف مختلفة لكنا قبلناه، أو تجاوبنا معه.
2. مع استمرار العدوان الأمريكي والبريطاني والأجواء المحمومة في الولايات المتحدة ضد العراق، فإنَّ أيَّ خطوة يتخذها العراق قد تُفسَّر بطريقة مسيئة لسمعته، وحرصه على حماية كرامته.
3. وبالرغم من ذلك، فإنَّ كل ما تقترحين يُعبِّر عن موقف العراق الحقيقي.
4. إذا أعلنت الولايات المتحدة نيَّتها وقف الغارات الجوية على العراق (أو أي شيء من هذا القبيل) من أجل التركيز على القضايا الأخرى، فإنَّ الوضع سيكون مختلفاً (أفضل).
5. ومع ذلك، فنحن مستعدون للاجتماع بأي مسؤول أمريكي بطريقة سرية أو علنية لمناقشة القضايا المشتركة.
6. وفي الأحوال كلها، فإنَّ العراق نفسه قد عانى الإرهاب، بما في ذلك سيادة الرئيس الذي كان هدفاً لمحاولات اغتيال عدَّة، إضافةً إلى محاولة اغتيال السيد طارق عزيز في الأول من شهر إبريل عام 1980م (أصيب فيها بجروح)، وتعرَّض بعض أعضاء القيادة العراقية لأعمال إرهابية.

7. لقد أبدى العراق حُسن نواياه تجاه الولايات المتحدة في عام 1993م بعد حادث مركز التجارة في أوكلاهوما، وأبلغ الحكومة الأمريكية بوساطة قسم رعاية المصالح العراقية في واشنطن أنَّ العراق على استعداد لتزويد الولايات المتحدة ببعض المعلومات عن المتورطين في الهجوم؛ إذا أرسلت واشنطن وفدًا إلى بغداد، لكنَّ الطرف الأمريكي تعامل مع العرض العراقي باستخفاف، وطالبنا بتزويده بتلك المعلومات؛ ما يعني أنه يرفض الاجتماع بنا.

8. هذا هو الموقف العراقي الرسمي.

### توصيات كارسويل للعلاج

#### ملخص دليل الإثبات

شهادة المريضة (ملخص شهادة المريضة بخصوص العلاج بالأدوية المضادة للأمراض العقلية، وإرفاق أي وثيقة تُقدِّمها المريضة): «تؤكد شهادة السيدة لينداور أنَّها ترفض أي علاج من أي نوع، بما في ذلك الأدوية المضادة للأمراض النفسانية، وهي تنفي احتمال إصابتها بأي مرض عقلي، وتحدثت بإسهاب - مرَّةً أخرى- عن اعتقادها بأنَّ الحكومة تحتجزها؛ لأنَّها تمثل تهديدًا للإدارة الأمريكية، لاختلافها معها في المواقف حيال العراق، وهي تقول إنَّها كانت تعمل عميلة للحكومة طوال تسع سنوات في مجال مكافحة الإرهاب، وقد نفت السيدة لينداور أن تكون لديها نية لإيذاء نفسها، أو إيذاء الآخرين، ونفت أيضًا أن تكون قد مارست في حياتها أي سلوك عدواني».

## تقرير الملاحظة

تقييم فردي

المركز الطبي الاتحادي / كارسويل

اسم المريض: سوزان لينداور.

التاريخ: 22 / 2 / 2006م.

التقييم الطبي: لا شيء، الشاهد يُثبت أن الرواية صحيحة.

صحة بدنية جيدة، تختلط بغيرها بصورة طبيعية، أداؤها العقلي جيد.

اسم الطبيب: الدكتور فاس.

اسم الطبيب المشارك: الدكتور شادوك.

احتمال انقطاع التفاعل، عمليات تفكير متباينة.

أمرت المحكمة بإخضاع المريضة للتقييم الطبي مدّة (120) يوماً.

ستخضع المريضة لاختبارات نفسانية، وملاحظات سلوكية، ومقابلات طبية.

أداء السيدة لينداور طبيعي داخل الوحدة.

سُيرسَل تقرير إلى المحكمة.

توقيع المريضة

## اتفاق عدم إفشاء معلومات سرية

اتفاق بين سانفورد نولان تالكين والولايات المتحدة:

1. إقراراً مني بقانونية الاتفاق، أُقرُّ أنا الموقع أدناه، بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، فيما يتعلق بمنحي امتياز الاطلاع على المعلومات السرية المدرجة ضمن قانون الأمن الوطني، وأنا أدرك وأقرُّ أن منحي امتياز الاطلاع على المعلومات السرية يعني أن حكومة الولايات المتحدة تمنحني ثقة خاصة.

2. أُقرُّ أيضاً أنني تلقيت شرحاً أمنياً يتعلق بطبيعة المعلومات السرية والحفاظ عليها، بما في ذلك الإجراءات التي يتعين اتباعها في تقرير إذا كان الأشخاص الآخرون الذين قد أفكر في إطلاعهم على هذه المعلومات لهم الحق في ذلك، وأقرُّ أنني أفهم هذه الإجراءات.

3. لقد أُبلغت أن الإفشاء غير المسموح به، أو التعامل بإهمال مع المعلومات السرية من جانبي، قد يسبب أضراراً فادحةً للولايات المتحدة، وقد تستفيد منه دول أجنبية؛ لهذا فإنني أُقرُّ بعدم البوح بالمعلومات السرية لأي شخص، إلا إذا:

أ- أُبلغت بصورة رسمية أن الشخص الذي سيتلقى هذه المعلومات مخوَّل رسمياً من حكومة الولايات المتحدة.

ب- تلقيت مذكرةً كتابية مسبقة من الجهة الرسمية المعنية، تمنحني إذنًا أمنياً بكشف هذه المعلومات، أدرك أيضاً أنني إذا كنت غير متأكد من وضع المعلومات السري، فإن عليّ التأكد من أي مسؤول مخوَّل أن المعلومات غير سرية قبل إقدامي على كشفها.

## شهادة بارك غادفري

أنا الدكتور بارك غادفري، أستاذ مساعد في قسم العلوم وهندسة الحاسوب في جامعة يورك بمدينة تورنتو، وأنا أقدم هذه الشهادة المكتوبة استجابةً لطلب السيدة لينداور، وأصف فيها أجزاء من شهادتي في جلسة أمام القاضية لوريتا بريسكا في شهر يونيو عام 2008م:

1. لقد عرفت السيدو لينداور منذ عام 1991م عندما كنت أعد أطروحة الدكتوراه في جامعة ميريلاند، كنا أصدقاء إلى أن انتقلت إلى تورنتو للعمل بجامعة يورك في شهر أغسطس عام 1999م:

أ- في هذه الأثناء كنت أتحدث إليها بالهاتف مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً، وكنا نلتقي مرةً واحدة في الأسبوع.

ب- تتمتع السيدة لينداور بعقل لامع ذكي، ولديها حماسة شديدة في الدفاع عن قضاياها، وهي كاتبة مبدعة، وصحفية سابقة، لم ألاحظ عليها قط أنها تعاني أي مرض عقلي.

2. كانت لديها شكوك وتوقعات مختلفة عن هجمات إرهابية محتملة، وقد أسرّت بها إلي وإلى آخرين:

أ- في عام 2000م، وبعد محاكمة لوكيربي، قالت لي في مناسبات عدة إنها قلقة من الهجوم الإرهابي اللاحق على الولايات المتحدة، وأنه قد يشمل اختطاف بعض الطائرات، أو القصف بها، وقد نصحتني بالبقاء بعيداً عن مدينة نيويورك.

ب- في ربيع وصيف عام 2001م أعربت السيدة لينداور في مناسبات عدة عن قلقها المتزايد من احتمال استهداف الهجوم الإرهابي الجزء الجنوبي من مانهاتن، وقالت إنه سيكون أضخم من الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، وإن الهجوم المتوقع سيكمل الحلقة التي بدأها الهجوم الأول.

ج- لقد قرأت مقالات مايكل كولينز التي تحدث فيها عن تحذيراتها بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأنا أعتقد أنه وصف بدقة شهادتي أمام القاضية بريسكا في شهر يونيو عام 2008م.

3. لقد كنت طرفاً في قضية السيدة لينداور بعد اعتقالها:

أ- ففي شهر سبتمبر عام 2004م أجرى معي مكتب التحقيقات الفيدرالي مقابلة بحضور الشرطة الكندية، وقد تحدثت إلى عميلة مكتب التحقيقات الفيدرالي السرية سوزان ليتورينو. ومع أن المقابلة تركزت على حياة السيدة لينداور الخاصة، فإن الحديث تناول التهم الموجهة إليها، وتوقعاتها.

ب- لقد أعربت عن استعدادي للتحدث إلى المحقق المكلف بالعمل مع محاميها بخصوص تحذيراتها من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكنني فوجئت بأن المحقق أوقف المحادثة بعد خمس دقائق من بدئها، ولم يكن لأسئلته علاقة بالتهم الموجهة إلى السيدة لينداور.

ج- بعد بضعة أشهر اتصلت بعم السيدة لينداور، تيد لينداور، الذي تحدث عن قضيتها بإسهاب، ويمكنني القول إنها كانت مضطرة إلى طلب المساعدة من عمها لإجراء مقابلات مع الشهود، قبل إرسالها إلى سجن كارسويل.

د- في مطلع شهر ديسمبر عام 2005م تحدثت إلى الطبيب النفساني المكلف بقضيتها، وقد حاولت في أثناء الحديث تأكيد أن السيدة لينداور أخبرتني وأخبرت آخرين بالهجمات الإرهابية في مناهاتن قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكنه لم يبد أي اهتمام لسماع ذلك.

4. بقيت على تواصل مع قضية السيدة لينداور حتى موعد جلسة محاكمتها:

أ- في رأيي، وعلى النقيض مما يقوله محامو وزارة العدل، فقد كانت السيدة لينداور - ولا تزال- أهلاً عقلياً للمثول أمام القضاء، وأنا وآخرون نشعر بالحيرة من اتهامها بأنها غير أهل عقلياً؛ ما دفعني إلى استنتاج أنه توجد دوافع سياسية لرفض طلبها بتقديمها إلى المحاكمة.

ب- في أثناء وجودها في السجن عرّضتُ القدوم من تورنتو للإدلاء بشهادتي في أي جلسة خاصة بتقرير كفايتها العقلية، وإعلام المحكمة أنني كنت أعرف نشاطها السياسي قبل توجيه الاتهامات إليها.

ج- لقد حضرت جلسة الاستماع الخاصة بالتخدير القسري في شهر مايو عام 2006م، وعرضت على المحكمة أن أدلي بشهادتي في ذلك اليوم. وفي الحقيقة، فإنني ذهبت إلى المحكمة على افتراض أنه سيسمح لي بالشهادة، إلا أن محاميها السيد سام تالكين لم يطلبني للشهادة، وقد أخبرته بتوقعاتها عن الهجمات الإرهابية، بيد أنه لم يكثر، وقد دهشت من إجراءات المحكمة في ذلك اليوم.

د- في شهر يونيو عام 2008م، وبعد سنتين، سُمح للسيدة لينداور أخيراً بالتمثل أمام جلسة استماع لتقرير أهليتها العقلية للتمثل أمام القضاء، وقد شهدت أمام القاضية بريسكا بأن السيدة لينداور أهلٌ عقلياً، وأنها لا تعاني أي مرض عقلي، ثم أخبرت القاضية بتحذيرات السيدة لينداور، وبمقابلتي مع مكتب التحقيقات الفيدرالي في شهر سبتمبر عام 2004م.

وبالرغم من صداقتي مع السيدة لينداور، وكرهي لممارسات الإدارة الفيدرالية في ذلك الوقت، فإنني حاولت أن أظل محايداً، وأن أتعاون مع التحقيق، وما كنت آمله هو أن يكون لدى الحكومة سبب عادل - بالرغم مما قد يسببه ذلك للسيدة لينداور- وإلا، فإن هذه التهمة لا تخدم العدالة.

من ناحية أخرى، لم يكن لديّ قط أي سبب للاعتقاد بصحة التهمة الموجهة إلى السيدة لينداور، وأنا أثق بها تماماً، يضاف إلى ذلك أنني دهشت من الطريقة التي تعاملت بها وزارة العدل مع السيدة لينداور.

لقد عانت السيدة لينداور طوال هذه المأساة، وحيكت أعذار عدّة لتأخير تحديد موعد لمحاكمتها (أو إسقاط التهم)، وقد شكّكت وزارة العدل في تحذيراتها بالرغم من توكيدنا إياها. لقد وُضعت في مصحة للأمراض العقلية داخل سجن مدّة سبعة أشهر، وكان هذا المكان يبعد (1300) ميل عن بيتها، ثم احتُجزت بعد ذلك أشهراً عدّة، لقد كان سلوك مكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب المدعي العام بغيضاً، ومن الواضح أن أشياء كثيرة أخرى تجري في الخفاء..

لقد أدليت بهذه الشهادة حتى يعرف الجميع قصة سوزان لينداور.

د. بارك غادفري، 1 يونيو 2010م.

## شهادة تاير لينداور

لقد مارست مهنة المحاماة أكثر من (40) عاماً داخل الولايات المتحدة وخارجها. قبل ستة أشهر من سجنها، أجريت مقابلات مع عدد من الشهود المهمين الذين لهم علاقة بقضيتها، وقد أكد جميعهم روايتها، ومن هؤلاء إدوارد ماكيشني، المحامي الإسكتلندي في محاكمة لوكيربي الذي أكد علاقة العمل الطويلة بين سوزان والدكتور ريتشارد فيوز وعلاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكنت قد تحدثت إلى بول هوفين الذي اعترف أنه كان أحد المشرفين على سوزان في اتصالاتها داخل الأمم المتحدة، وتحدثت أيضاً إلى عدد آخر من الشهود، من بينهم: الدكتور بارك غادفري، والصحفي الإسكتلندي إيان فيرغوسن الخبير في قضية لوكيربي.

لا يوجد مجال للتشكيك في أن سوزان كانت عميلةً سريةً، وأن أعضاء في الاستخبارات الأمريكية كانوا يُشرفون على عملها.

كانت قضيتها بالنسبة إلى كثيرين ممن يثقون بالتقاليد القانونية لهذه البلاد، على النقيض من توقعاتنا كلها، لقد جرت محاولات لإخفاء الحقائق عن المحكمة؛ لأن وزارة العدل أرادت -ببساطة- عدم الاعتراف بدور سوزان في جمع المعلومات الاستخباراتية في المدة السابقة للحرب، أو في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. إن حجز حرية أي مواطن أمريكي من دون محاكمة، وفي غياب الإجراءات السليمة، يُعد انتهاكاً للقيم كلها التي تحاول المحاكم الأمريكية الالتزام بها.

في ذلك اليوم من شهر ديسمبر لم نكن نعرف سبب استدعاء سوزان للمثول أمام المحكمة. يومها، قال المحامي إنّه لم يتلقَ بعدُ تقرير الدكتور ستيوارت كلينمان. وحتى بعد وصولنا إلى المحكمة لم نكن نعلم أنهم ينوون إرسالها إلى السجن، أو حرمانها من جلسة تُؤكّد فيها سلامة قواها العقلية، وهذا إجراء عادي.

لقد طلبت إليها طرد سام تالكين، وتعييني بدلاً عنه لأتمكن من طلب عقد جلسة استماع، لكن المحكمة أفادت بأنه سيُقبض على سوزان فوراً إذا فعلت ذلك، وستُغنى كضالتها، وأبلغت أنّ لديها ثلاثة أيام لترتيب شؤونها إذا وافقت على تأجيل جلسة الاستماع بانتظار الحصول على تقييم نفسي من السجن، وقد مدد القاضي مايكل موكاسي هذه المدة عشرة أيام.



لا يوجد مجال للشك في أنَّ سوزان كانت تريد عقد هذه الجلسة.

ومن المحتمل أنَّ القاضي موكاسي كان يتوقع أنَّ مدَّة التقييم لن تكون طويلةً. وفي الحالات الطبيعية، فإنَّ هذه العملية تستغرق ما بين ستة أسابيع إلى ثمانية أسابيع بالنسبة إلى السجناء غير السياسيين.

لكن ولسوء الطالع، فإنَّ ملابس إسهاماتها في جمع المعلومات الاستخباراتية، وفي التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، عرقلت هذه الإجراءات، وقد واجهت خطر حجزها إلى أجل غير مسمى، وتخديرها قسرياً بدواء الهالدول.

ولا مجال للشك في أنَّ المعالجين النفسانيين في سجن كارسويل، ومكتب المدعي العام في نيويورك، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة العدل نفسها، كانوا يعرفون أنَّ رواية سوزان صحيحة؛ ولذلك فإنني مقتنع بوجود دوافع سياسية وراء طلب التخدير القسري.

وأخيراً، لقد ذكرت سوزان أنني قمت بثلاث محاولات لزيارتها في السجن، وكنت أقطع (700) ميل بالسيارة كل يوم، وقد منعتني حراس السجن من الدخول في المحاولة الأولى، وأنكروا وجود أي سجين داخل القاعدة العسكرية، وقالوا إنَّ السجن يُغلق أبوابه أمام الزوار في نهاية الأسبوع. لم يُسمح لي بالدخول إلا بعد إصدار القاضي موكاسي أمراً بذلك، حدث هذا كله في مرحلة حساسة عندما كنت أحاول التوصل إلى حل يرضي المحكمة، ويطلق سراحها. في تلك المرحلة كنا نريد فقط إطلاق سراحها؛ فقد كان قرار كفايتها العقلية ثانوياً مقارنةً بحمايتها من التخدير القسري وإطلاق سراحها.

إنَّ (الإنهاء مع التحامل الشديد) يبدو لي عنواناً مناسباً لما حاولت الحكومة القيام به.

تيد لينداور.